

Distr.: General
10 December 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والأربعون

١٣-٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤

البند ٣ (ب) '٤' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية
العامة: استعراض ما يتصل بالموضوع من خطط
الأمم المتحدة وبرامج عملها المتعلقة بحالة الفئات
الاجتماعية: طرائق استعراض وتقييم خطة عمل
مديرية الدولية للشيخوخة

طرائق استعراض وتقييم خطة عمل مديرية الدولية للشيخوخة

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

أشارت خطة عمل مديرية الدولية للشيخوخة، التي اعتمدها الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢، إلى أن الرصد المنهجي لتنفيذها من جانب الدول الأعضاء أمر ضروري لنجاحها في تحسين مستوى معيشة كبار السن، وطلبت البت في أقرب وقت ممكن في طرائق الاستعراض والتقييم. ودعت الجمعية العامة في قرارها ١٦٧/٥٧ لجنة التنمية الاجتماعية إلى النظر في هذه الطرائق في دورتها الحادية والأربعين في عام ٢٠٠٣. وبناء على التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في

* E/CN.5/2004/1



قراره ٢٠٠٣/١٤، الحكومات وكذلك منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني إلى المشاركة في نهج "تصاعدي متدرج" لاستعراض الخطة وتقييمها، بوسائل من بينها تبادل الأفكار وجمع البيانات وتقاسم أفضل الممارسات، وطلب إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين معلومات عن تنفيذ قراره المعنون "طرائق استعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢".

وفي الدورة الثامنة والخمسين، نظرت الجمعية العامة في تقرير الأمين العام عن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/58/160)، بما في ذلك المعلومات الواردة فيه عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحديد طرائق استعراض الخطة وتقييمها. وفي القرار ١٣٤/٥٨، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في جملة أمور أن يقدم تقريره إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية والأربعين، وأن يتيح أي معلومات أخرى متصلة بهذه المسألة قد تساعد اللجنة في مداولاتها. ومن مصادر المعلومات الأخرى المتصلة بالموضوع، التي قد ترغب اللجنة في النظر فيها المذكورة المقدمة من الأمانة العامة (E/C.5/2003/7) عن طرائق استعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، التي كانت معروضة على اللجنة في دورتها الحادية والأربعين.

وتقدم هذه المذكرة استعراضاً للتقدم الذي أحرز مؤخراً في تحديد طرائق استعراض خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وتقييمها. كما تقترح نهجاً للاستعراض والتقييم على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي كي تنظر فيه لجنة التنمية الاجتماعية.

طرائق استعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة

١ - أشار الأمين العام في تقريره عن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/58/160)، الذي قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين إلى أنه على الرغم من أن النهج الرئيسي لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد قد تحدد الآن، فإن الأمر يتطلب بذل جهود إضافية لإيضاح محتوى الطرائق ووتيرة عملية الاستعراض والتقييم. وقد اضطلعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، التي تتولى تيسير عملية الاستعراض، بعقد اجتماع للخبراء من أجل المساعدة في تنفيذ هذه المهمة.

٢ - وقد عقد اجتماع فريق الخبراء المعني باستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في مالطة في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وقامت حكومة مالطة باستضافة الاجتماع، وتولت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنظيمه، بالتعاون مع المعهد الدولي للشيخوخة. وحضر الاجتماع ١٣ خبيراً من جميع مناطق العالم، و ١٠ مراقبين من الحكومات وكيانات منظومة الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أن الهدف العام كان المساهمة في وضع طرائق استعراض وتقييم خطة عمل مدريد، فقد دعي الخبراء إلى الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية، هي: ما هو محتوى عملية الاستعراض والتقييم؛ وكيف يجري الاضطلاع بالعملية التصاعديّة التي تمتد من القاعدة إلى القمة؛ ومن الذي يتعين أن يشارك في عملية الاستعراض والتقييم التصاعديّة. وقد ترغب لجنة التنمية الاجتماعية في النظر في هذه الأسئلة الرئيسية الثلاث نفسها عندما تقوم بتحديد الطرائق المناسبة لقيامها باستعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد.

ألف - محتوى الاستعراض والتقييم: بُعدان

٣ - ستتفاوت عملية رصد تنفيذ الطائفة الواسعة من التوصيات الواردة بخطة عمل مدريد من بلد إلى بلد بسبب التنوع الشديد في ظروف المسنين وتباين الكيفية التي تؤثر بها شيخوخة السكان على المجتمعات المختلفة. وسوف يتحدد نطاق كل عملية وطنية من عمليات الاستعراض والتقييم وفقاً للأولويات والأهداف المحددة التي تقررها الحكومات، التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الخطة، وذلك بالتشاور مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وعلى وجه العموم، ينبغي أن تركز عملية الاستعراض والتقييم على السياسات الخاصة تحديداً بالشيخوخة وعلى الجهود الرامية إلى إدماج بُعد يتعلق بالشيخوخة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٤ - وقد حددت خطة عمل مدريد ثلاثة اتجاهات ذات أولوية بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالشيخوخة تحديداً، وهي: كبار السن والتنمية؛ وتعزيز الصحة والرفاه في السن

المتقدمة؛ وضمان بيئة تمكينية وداعمة. كما حددت، فضلا عن ذلك، ١٨ مجالا من مجالات الاهتمام (القضايا ذات الأولوية) ووضعت لها ٣٥ هدفا وقدمت ٢٣٩ توصية لاتخاذ إجراءات بشأنها. وتوفر هذه التوصيات إطارا لتصميم السياسات والبرامج التي تلي الاحتياجات والتوقعات الخاصة تحديدا بالمسنين، وتستجيب للتحديات والفرص التي تنطوي عليها شيخوخة السكان.

٥ - وفي إطار بيان التوصيات المتعلقة بالإجراءات الخاصة تحديدا بالشيخوخة، دعت خطة عمل مدريد إلى الربط بين الشيخوخة والتنمية، وأوصت بإدماج مسألة الشيخوخة في جميع مجالات السياسات، مع التركيز بصفة خاصة على أطر التنمية الوطنية واستراتيجيات القضاء على الفقر. وفي محاولة لتجاوز الشواغل المتعلقة بالرفاه الاجتماعي، تناولت خطة مدريد مسألة الشيخوخة في إطار القضاء على الفقر، والمشاركة، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان. فالإجراءات المتخذة فيما يتعلق بسياسات الشيخوخة ينبغي أن تتوافق مع الإجراءات الخاصة بالمسائل الشاملة الأخرى، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتنمية الريفية والحقوق المتعلقة بالأراضي، والأطفال والشباب، والتعليم، والصحة، والحد من الفقر. وستدرج ضمن العناصر الهامة للاستعراض والتقييم مسألة تقصي درجة إدماج قضايا الشيخوخة في تيار الأنشطة الرئيسية على الصعيد الوطني، والكيفية التي تدمج بها مسألة الشيخوخة في السياسات الإنمائية. وبالنظر إلى الأهمية التي تنسم بها عملية الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها بلدان نامية كثيرة للقضاء على الفقر، يمكن أيضا النظر إلى إدماج مسألة الشيخوخة في سياسات الفقر وعملية الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر على الصعيد الوطني بوصفه علامة على إحراز النجاح في تنفيذ السياسات. وينبغي للحكومات، عند تقييم استراتيجياتها الوطنية للحد من الفقر، أن تكون قادرة على القيام في نفس الوقت باستعراض مدى تنفيذ أهداف وتوصيات خطة مدريد المتعلقة بالفقر والعمالة وحقوق الإنسان.

٦ - وتتسم جهود الإدماج بطابع متعدد الأبعاد، ومن ثم ينبغي عند تقييمها الاستعانة بأدوات متعددة، من قبيل الاستعراض التشريعي، ورصد الميزانيات في مختلف القطاعات على الصعيدين المحلي والوطني، وتحليل عمليات بناء القدرات المؤسسية والتدريب والدعوة حسب الفئات العمرية. وتيسيرا لعملية الإدماج، يمكن الإعلان عن أن سياسات الشيخوخة تندرج ضمن الأولويات الوطنية. ويوصى، من أجل تنسيق عملية الإدماج الوطنية، بأن يعهد بالمسؤولية عن ذلك إلى وكالة رائدة واحدة، سواء حكومية أو غير حكومية. وقد ترغب الحكومات أيضا في وضع إجراء للوقوف على أي أوجه للاختلاف بين السياسات المتعلقة بالشيخوخة والسياسات والبرامج القائمة في القطاعات الأخرى، لا سيما سياسات الاقتصاد

الكلية والسياسات المالية، وتصحيح هذه الاختلافات. فتحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية شرط أساسي مسبق لتعزيز الاتساق في جهود الإدماج وتحسين فعاليتها.

٧ - ويمكن تقييم البرامج والأنشطة التي تستهدف المسنين عن طريق تحليل التقارير والدراسات التي تعدها البلديات، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي تشجيع الجماعات والتحالفات القائمة في المجتمع المدني التي تشارك بالفعل في البرامج والأنشطة الإنمائية، من قبيل الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، على أن تدرج الأبعاد المتعلقة بالشيخوخة ضمن جداول أعمالها وعلى رصد هذه الأبعاد، والدعوة إلى إدماج هذه القضايا ضمن استراتيجيات الحد من الفقر. ويمكن لشركاء التنمية الدوليين إجراء تحليل للبرامج والمشاريع "من حيث تأثير الشيخوخة عليها"، على غرار التحليلات المتعلقة بالتأثير الجنساني أو البيئي التي يجريها كثير منهم.

باء - طرائق النهج التصاعدي

٨ - يُعرّف النهج التصاعدي بأنه عملية مفتوحة وتشاركية تستهدف إدراج الأنشطة المحلية والوطنية في أنشطة هيئات الأمم المتحدة الإقليمية المشتركة بين الحكومات وعمليات الاستعراض والتقييم العالمية والربط بينها. ومن المتوقع أن يوفر النهج التشاركي التصاعدي عددا من المزايا للحكومات، من بينها توسيع نطاق مصادر المعلومات المتاحة أمام رسمي السياسات، وذلك باستكمال البيانات الإحصائية وغيرها من البيانات بمعلومات نوعية؛ وتوفير معلومات تتصل بالسياسات في حالة عدم وجود بيانات إحصائية أو غيرها من البيانات وعدم إمكان جمعها في غضون مهلة قصيرة؛ ووضع أولويات للسياسات والبرامج التي تتجلى فيها مصالح الناس؛ ورصد وتقييم تنفيذ السياسات والبرامج وإعادة توجيهها إذا اقتضت الحاجة؛ وتوفير فرصة أمام الناس، لا سيما المستبعدين والمهمشين، للتعبير عن ظروفهم واحتياجاتهم.

٩ - وينبغي اعتبار النهج التشاركي التصاعدي عنصرا لا غنى عنه في تنفيذ خطة عمل مدريد. إذ إنه يشمل عدة مكونات هامة هي: رفع الوعي/الدعوة؛ وتقييم الاحتياجات وتعيين الأرقام المستهدفة؛ وجمع المعلومات؛ و"تصفية" النتائج المحلية ثم تحويلها إلى أشكال مناسبة لوضع السياسات؛ وتكييف السياسات والبرامج بما يتفق مع الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض والتقييم. وينبغي النظر إلى عملية التقييم على أنها سلسلة من التطورات المتوازنة أكثر منها خطوات متسلسلة، وينبغي أن تتضمن آلية للمعلومات المستقاة كي تُكَيَّف السياسة حسب مقتضيات الضرورة.

١٠ - وينبغي أن تبدأ عملية الاستعراض والتقييم برفع الوعي على الصعيد الوطني والمحلي بشأن الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة والتوصيات المنبثقة عن خطة عمل مدريد. ولتمكين الناس من المشاركة في نشاط من أنشطة الاستعراض والتقييم، يتعين إبلاغهم أولاً بفحوى خطة العمل. لذا فإن الهدف في نهاية المطاف من هذه المرحلة الأولية هو إبلاغ المسنين، بوصفهم أصحاب المصلحة "الرئيسيين"، بما لديهم من حقوق ومسؤوليات وفرص حسب المبين في خطة مدريد، ووضع تصور لتسلم مقاليد تنفيذ الخطة ومتابعتها محلياً. ومن شأن التعبئة، من خلال توفير المعلومات، والتعليم، وأنشطة الاتصال، مساعدة المسنين على تفهم أنهم يضطلعون بدور حاسم في النهج التصاعدي. وينبغي وضع حملة للدعوة تفضي إلى تقييم الاحتياجات المحلية، وتعيين الأرقام المستهدفة، وصياغة برامج العمل الملائمة.

١١ - ويمثل جمع المعلومات ذات الصلة محور عملية الاستعراض والتقييم. ويتمثل جوهر الطريقة التشاركية في الاستماع إلى أصحاب المصلحة وإتاحة الفرصة أمامهم للإعراب عن وجهات نظرهم خلال شتى المراحل والعمليات. ويتيح ذلك ظهور نوع مختلف من المعلومات، قد يكون أكثر ميلاً إلى الطابع النوعي، بغرض استكمال الرصد الكمي. وفي ضوء تغاير عناصر القضايا المتصلة بالشيخوخة والسياسات الموجهة نحو التصدي لها، فإن النقاط الأولية للحصول على المعلومات اللازمة لتقييم خطة مدريد يتعين أن تكون متعددة وليست محصورة في طريقة وحيدة. وسوف يجري جمع المعلومات الأولية على الصعيد المحلي (المجتمع المحلي والقرية والمنطقة، وما إلى ذلك). ويمكن جمع المعلومات داخل الأفرقة المتخصصة العادية المؤلفة من كبار السن والعاملين في الخدمات بالجبهة، وجماعات تلقي الخدمات، ومقدمي الرعاية الأسرية، والمتطوعين المسنين، وسائر مقدمي المعلومات القيمة، عن مدى نجاح تنفيذ السياسات. ومن الضروري أن يتم دورياً تقديم المعلومات المستقاة إلى الهيئة الوطنية كي يتسنى إجراء الاستعراض والتقييم على الصعيد المحلي. ويمكن إنشاء أفرقة للمراقبة، من قبيل لجان تنسيق المناطق، لاستعراض الأثر الناشئ عن شتى السياسات والبرامج المتعلقة بالمسنين. ويمكن تنظيم فريق للرصد يضم أشخاصاً من جميع الأعمار، مع الاستفادة من مزية وجود الأفرقة أو المنظمات المجتمعية. ومن شأن إجراء استقصاءات صغيرة الحجم تستند إلى عينات تمثيلية أن يسفر أيضاً عن ظهور نتائج محلية مثيرة للاهتمام.

١٢ - ويمكن الوقوف على أمثلة للأنشطة التي يُستخدم فيها النهج التصاعدي، بما في ذلك تلك التي تشمل عنصرًا سردياً، في الصين حيث أفضى البرنامج المسمى "أفصح عن ذاتك" و "دع الآخرين يتكلمون" إلى نتائج مفيدة، لا سيما فيما يتعلق بمعرفة مدى ملاءمة المساعدة التي يتلقاها الأفراد من الحكومة. وتشعر حكومة الهند في وضع نموذج للنهج التصاعدي يرمي إلى الاهتمام بشواغل المسنين ومعالجتها، بدءاً من أقل مستوى من مستويات إدارة القرى ثم صعوداً إلى حكومات الولايات ووصولاً إلى صعيد الحكومة

الاتحادية. وسوف توفر الأفرقة المحلية المعنية بتكوين الآراء محافل لمناقشة شواغل المسنين وما يتعين اتخاذه من إجراءات لكفالة تقييم سياسات الشيخوخة واستعراضها وتنفيذها، على المستويين الأفقي والرأسي. وتضطلع منظمة مساعدة المسنين الدولية (HelpAge)، وهي منظمة دولية غير حكومية، بدور ريادي في "مشروع رصد رعاية المسنين" داخل خمسة بلدان. ومن خلال المشروع، تقرر المجتمعات المحلية الجوانب التي ترغب في رصدها من السياسات التي تؤثر في المسنين، ووضع المؤشرات اللازمة للرصد وطرائق جمع البيانات. وسوف تقدم هذه المجتمعات ما تتوصل إليه من نتائج فيما يتعلق بالسياسات الوطنية، وتنفيذ خطة مدريد، والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

١٣ - وقد ترغب البلدان، إضافة إلى النهج التشاركي التصاعدي وما يتصل به، في رصد تنفيذ خطة عمل مدريد عن طريق الاستعانة بالمؤشرات. وترد بخطة مدريد عدة إشارات إلى جمع البيانات ووضع المؤشرات لتحسين المعلومات بشأن نوعية الحياة التي يجيها المسنون. ومن الضروري، حسب ما أشير إليه في خطة مدريد، وضع واستخدام أدوات شاملة وعملية للتقييم، من قبيل المؤشرات الرئيسية، وذلك لتيسير الرد في الوقت المطلوب من خلال السياسات. ويمكن أن تُستخدم المؤشرات في ذات وقت استخدام التقييم التشاركي، أو بالتوازي معه، أو حتى يمكن استخدامها كأداة عملية داخل النهج التشاركي بغرض جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها.

١٤ - وقد وضع اجتماع الخبراء الذي عقد، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في مالطة، مجموعة من المؤشرات بغرض المساعدة على استعراض وتقييم خطة عمل مدريد من خلال النهج التصاعدي. والمؤشرات المقترحة منظمة حسب الأهداف المتصلة بالقضايا ذات الأولوية داخل ثلاثة اتجاهات ذات أولوية في الخطة. وترمي المؤشرات المقترحة التي صيغت استناداً إلى الإجراءات الموصى بها في خطة مدريد بشأن السياسات، إلى مساعدة الحكومات على تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف الخطة. كما بُذلت جهود لربط المؤشرات المقترحة بتلك المتعلقة برصد الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اقترح نوعان من المؤشرات بشأن الأدوات والنتائج. إذ ترمي المؤشرات المتعلقة بالأدوات إلى تقييم مدى توافر البرامج والسياسات، التي اعتمدت لمعالجة قضايا شيخوخة السكان وتحسين رفاه المسنين، بينما تسعى المؤشرات المتعلقة بالنتائج إلى تعيين التغيرات الإيجابية والسلبية في نوعية حياة المسنين وظروفهم الاجتماعية - الاقتصادية.

١٥ - ومتى تم جمع المعلومات ذات الصلة على الصعيد المحلي، سوف يتعين نقلها من خلال سلطات المقاطعات إلى السلطات الوطنية. ومن المهم للحكومات أن توضح العملية التي سيجري بها ذلك. وتشكل القواعد والتشريعات والتقاليد والشبكات والتحالفات العرقية ونظم الرعاية والولاءات السياسية والهياكل البيروقراطية بيئة معقدة ومتغيرة يتم من خلالها

نقل المعلومات. ولا بد أن تكون الحكومات قادرة، باستخدام النهج التصاعدي، على تصفية النتائج التي تتمخض عنها الاستشارات المحلية بحيث تتخذ أشكالاً مناسبة لوضع سياسات ذات دلالة على الصعيدين الوطني والدولي. ولا بد، مع انتقال المعلومات المتحصل من المستوى المحلي إلى المستويين الوطني والإقليمي، أن تبذل جهود لتحديد الخبرات ذات الصلة، واستنباط الدروس اللازمة لوضع السياسات. ويتمثل جزء من عملية التصفية المذكورة في ترتيب أولويات المسائل الحاسمة الأهمية من بين المدخلات العديدة القيمة التي سترد من المستوى المحلي، ومن المستوى الوطني فيما بعد.

١٦ - ومن المهم أن تتم تصفية المعلومات المجمعة على جميع مستويات العملية. ولا يتعين بالضرورة إسنادها إلى هيئة محددة أو حصرها في مرحلة معينة من عملية الاستعراض والتقييم. وعادة، يجب أن يتم التحقق من النتائج موقعا، لا سيما أن المسائل التي تُكتشف محليا تتطلب حولا محلية. وفي الوقت نفسه، فإن العملية برمتها تحتاج إلى تنسيق دقيق حتى لا تغفل الاختلافات القائمة بين المسنين، وأوجه التنوع في المعلومات التي تم جمعها. وحتى يتسنى تحقيق ذلك، من الضروري توافر شراكات تضم جميع الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة من أجل تصنيف جميع المعلومات وإدخالها في القنوات المناسبة طوال عملية الاستعراض والتقييم. ومتى تم تحليل المعلومات وتصنيفها، يتعين العودة بها إلى المجتمعات المحلية مع رفعها في الوقت نفسه إلى المستوى الوطني.

١٧ - والمستوى الوطني لعملية الاستعراض والتقييم هو المستوى الذي يجب عنده ترجمة النتائج إلى توصيات من أجل تحسين وضع السياسات والبرامج، بهدف العمل على النهوض بتنفيذ خطة عمل مدريد في السياقات المحلية والوطنية. وينبغي أن يتم تيسير عملية الاستعراض والتقييم على المستويات الحكومية العليا، ودعمها من خلال التشريعات الوطنية. ويكتسي دور الحكومات أهمية حاسمة من أجل ضمان استدامة واستمرار عملية التقييم، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة المالية للمستويات المحلية.

١٨ - ويفيد وجود هيئات تنسيق وطنية ذات صلات راسخة بمختلف الكيانات الحكومية في تسهيل وتنسيق عملية تنفيذ خطة عمل مدريد، بما في ذلك استعراضها وتقييمها. ويمكن أن يكون من بين هذه الهيئات وكالة رائدة يعهد إليها بمهمة تعميم منظور الشيوخوخة، كما يمكن أن تضم ممثلين عن المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، يدعمهم مراقبون من برامج ووكالات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية. ويجب إشراك المسنين في جميع مستويات أنشطة الاستعراض والتقييم وفي جميع عناصرها، بما في ذلك عمليات جمع المعلومات، وتصنيفها، وصنع القرارات المتعلقة بوضع السياسات. وللمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية دور مهم في أنشطة جمع المعلومات وتصنيفها، على حد

سواء، انطلاقاً من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني. وفي إطار النهج التشاركي التصاعدي، تمثل المهمة الرئيسية لهيئات التنسيق الوطنية في دعم وضع الأولويات، وتشجيع الشعور بملكية كامل عملية تنفيذ خطة عمل مدريد على المستوى الشعبي. ويمكن أيضاً لمثل هذه الهيئات الوطنية ذات المهام الاستشارية أن تكون مؤسسات مستقلة ضماناً لرصد التقدم المحرز في التنفيذ، بشكل يتسم بالاستقلالية والموضوعية، بحسب ما أوصت به خطة عمل مدريد. وعلى سبيل المثال، فإن النمسا قد أنشأت مجلساً كاملاً للاستقلالية يتكون من مواطنين مسنين يتمتعون بحقوق ومسؤوليات مشابهة لتلك التي تتمتع بها غرفة التجارة، وقد أصبح هذا المجلس من الجهات المساهمة الرئيسية في المناقشات المتعلقة بالسياسات الوطنية الخاصة بالشيخوخة.

جيم - تعزيز النتائج الوطنية لعملية الاستعراض والتقييم على الصعيد الإقليمي

١٩ - ينبغي تنسيق جهود الرصد الوطنية مع عمليات الاستعراض والتقييم الإقليمية والعالمية، ودعمها من خلال هذه العمليات. ويكتسي الدعم الإقليمي لهذه العملية أهمية حاسمة، وقد ترغب لجنة التنمية الاجتماعية في حث اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على تشجيع تقاسم وتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بعملية الاستعراض. وقد سبق فعلاً لثلاث لجان إقليمية تنظيم مؤتمرات مكّنت الحكومات من وضع استراتيجيات إقليمية ترمي إلى تشجيع تنفيذ خطة عمل مدريد^(١). وينبغي أن تستند الاستعراضات الإقليمية للتنفيذ إلى المعلومات المقدمة من المستويات الشعبية، من خلال الاستعراضات الوطنية، كما ينبغي لها أن تعالج مجالات الشواغل والاهتمامات المشتركة. ويمكن للجان الإقليمية وهيئاتها الحكومية الدولية أن تشجع على العمل في شبكات، وعلى إتاحة صوت جماعي للبلدان الأعضاء واللجان الوطنية وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة. ومن الوجهة المثالية، ينبغي على اللجان خلال كامل عملية جمع المعلومات وتبادلها، بما في ذلك تصنيفها وتحليلها، أن تساعد البلدان على صياغة الاستنتاجات، وترتيب الأولويات المتعلقة بإجراءات وضع السياسات في المستقبل، على المستوى الإقليمي. وستقرر الطائفة الواسعة من المسائل المتنوعة المطروحة السمات الإقليمية المحددة لعملية الاستعراض والتقييم.

٢٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، هناك عدة مبادرات قد شرع فيها فعلاً تهدف إلى تنسيق جهود التنفيذ الإقليمية، بما في ذلك عملية الاستعراض والتقييم، وذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي أوروبا، والمنطقة العربية، وأفريقيا. وتم على نطاق منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إنشاء فريق مشترك بين المؤسسات في آذار/مارس ٢٠٠٢، يتكون من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، واللجنة الاقتصادية

لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبرنامج المعني بالشيخوخة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. وشارك الفريق في إعداد استراتيجية التنفيذ الإقليمية لخطة عمل مدريد، وقد يواصل تعاونه إثر اعتماد الاستراتيجية من طرف المؤتمر الإقليمي المشترك بين الحكومات والمعني بالشيخوخة، المعقود في سنتياغو، خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وذلك بتقديم المساعدة إلى بلدان المنطقة في جهودها التنفيذية. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يجري استكشاف سبل للتعاون بين أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمركز الأوروبي للسياسات والبحوث في مجال الرعاية الاجتماعية، بدعم من حكومة النمسا، من أجل تنسيق عملية الاستعراض والتقييم الإقليمية. وقد أنشأت الجامعة العربية، لجنة معنية بالمسنين لكي تسهل التوافق الإقليمي في السياسات المتعلقة بالمسنين، من خلال تشجيع إقامة برامج مشتركة وتقاسم الخبرات. وفي بلدان عديدة في أفريقيا، حيث لا تتوفر هياكل أساسية أو موارد كافية، أو تنعدم تماما، توجد عقبات رئيسية أمام استعراض تنفيذ خطة عمل مدريد. ويقوم الاتحاد الأفريقي، جنبا إلى جنب مع منظمة مساعدة المسنين الدولية، بدور مهم في تضييق هوة الفوارق في الجهود الإقليمية المبذولة لمعالجة المسائل المتعلقة بالشيخوخة وتنسيق هذه الجهود. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حلقة عمل إقليمية، بالتعاون مع حكومة جمهورية ترازيا المتحدة، ومنظمة مساعدة المسنين الدولية، لاستكشاف طبيعة العلاقة بين الشيخوخة والفقير في منطقة شرق ووسط أفريقيا، وتحديد التدابير الضرورية لدمج التركيز على العلاقة بين الشيخوخة والفقير في السياسات والاستراتيجيات المعنية بالفقير (ورقات استراتيجية الحد من الفقر)، وفي برامج عمل الأهداف الإنمائية للألفية.

دال - تعزيز النتائج الوطنية والإقليمية لعملية الاستعراض والتقييم على الصعيد الدولي

٢١ - من الضروري أن يتوافر تعاون دولي لمساعدة بعض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها التنفيذية، بما في ذلك عملية الاستعراض والتقييم. ويمكن لهذا التعاون أن يشمل تقديم الدعم المالي والتقني لإقامة مؤسسات لجمع المعلومات والبيانات؛ ونشر أفضل الممارسات؛ وتدريب المسؤولين الحكوميين والناشطين من أوساط المجتمع المدني، والباحثين، والفنيين، المشاركين في عملية الرصد والتقييم. وينبغي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تساهم بخبراتها من خلال مكاتبها الإقليمية والميدانية لدعم عملية الاستعراض والتقييم، انطلاقا من المستوى المحلي ووصولاً إلى المستوى الإقليمي. وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإعداد مواد تدريبية لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى بناء القدرات من أجل تنفيذ خطة عمل مدريد، بما في ذلك

مراحل رصدها واستعراضها وتقييمها. فضلا عن ذلك، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والرابطة الدولية لعلم الشيخوخة، بالتعاون مع الممارسين في مجال الشيخوخة، بوضع جدول أعمال لبحوث الشيخوخة يهدف دعم خطة عمل مدريد. وفي عام ٢٠٠٣، تم تحديد أولويات التنفيذ الإقليمي من خلال سلسلة من حلقات عمل إقليمية للخبراء، نظمت في إسبانيا وجنوب أفريقيا وشيلي واليابان.

٢٢ - وعلى الصعيد الدولي، ينبغي القيام بعملية استعراض وتقييم دورية على نطاق لجنة التنمية الاجتماعية. وقد طُلب إلى اللجنة وضع الطرق اللازمة لذلك في أسرع وقت ممكن، والتوصل إلى تفاهم بشأن شكل النتائج الفنية لعمليتها للاستعراض والتقييم. وينبغي أن توضع هذه الطرق على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٢٣ - ولعل لجنة التنمية الاجتماعية ترغب في أن تطلب إلى الحكومات ما يلي:

(أ) إدراج كل من السياسات المختصة بالشيخوخة وجهود إدماج منظور الشيخوخة في عمليات الاستعراض والتقييم الوطنية التي تضطلع بها؛
(ب) تحديد وكالة رائدة لتنسيق عملية الإدماج الوطنية؛

(ج) إنشاء أو تعزيز هيئة تنسيق أو آلية تنسيق وطنية، تشمل الوكالة الرائدة، لتسهيل تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، بما في ذلك استعراضها وتقييمها؛

(د) اعتماد النهج التشاركي التصاعدي في عملية الاستعراض والتقييم، في حدود ما تسمح به ظروفها الوطنية الخاصة، وتمثل العناصر الرئيسية لهذا النهج فيما يلي: رفع مستوى الوعي؛ وتقييم الاحتياجات ووضع الأهداف؛ وجمع المعلومات؛ و تصفية النتائج المحلية لتتخذ أشكالاً مناسبة لوضع السياسات؛ وتكييف السياسات والبرامج.

٢٤ - ولعل لجنة التنمية الاجتماعية ترغب في أن تلتزم من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة أن تسهل، من خلال الهيئات الحكومية الدولية التابعة لها، عملية الاستعراض والتقييم على الصعيد الإقليمي، من خلال ما يلي:

(أ) التشجيع على العمل في شبكات وتقاسم المعلومات والخبرات؛

(ب) مساعدة الحكومات في جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها، بالإضافة إلى عرض نتائج الاستعراضات والتقييمات الوطنية؛

(ج) وضع تحليل إقليمي وتحديد الأولويات الخاصة بإجراءات وضع السياسات في المستقبل.

٢٥ - وفيما يخص الشكل الذي ستتبناه اللجنة لعمليتها المتعلقة بالاستعراض والتقييم، لعلها ترغب في أن تقرر عقد سلسلة من المناقشات والاستشارات غير الرسمية، من قبيل اجتماعات الموائد المستديرة، والندوات، وحلقات العمل التي تجمع بين جميع الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة. وسيخصص وقت أيضا لعرض النتائج الوطنية والإقليمية للعملية التشاركية التصاعدية. وستمثل النتائج الفنية لعملية الاستعراض والتقييم التي تقوم بها اللجنة في تحديد الإنجازات والعقبات، ووضع الأولويات للتعاون الدولي في المستقبل في مجال تنفيذ خطة عمل مدريد.

٢٦ - وفيما يخص التواتر الدوري لعملية الاستعراض والتقييم، لعل اللجنة ترغب في القيام بهذه العملية كل خمس سنوات. وقد ترغب اللجنة في اختيار موضوع محدد، منبثق من خطة عمل مدريد لكل دورة استعراض وتقييم، وتقوم بعدئذ بدعوة الحكومات واللجان الإقليمية إلى اعتماد ذلك الموضوع عند شروعها في العملية التشاركية التصاعدية.

٢٧ - وقد ترى اللجنة أن تطلب من منظومة الأمم المتحدة دعم الجهود الوطنية لعملية الاستعراض والتقييم من خلال تقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات.

الحواشي

(١) نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا المؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بالشيخوخة، في برلين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛ ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الحلقة الدراسية لآسيا والمحيط الهادئ، المتعلقة بالمتابعة الإقليمية للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، في شنغهاي، الصين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛ كما نظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المؤتمر الإقليمي المشترك بين الحكومات والمعني بالشيخوخة، في سانتياغو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.